مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الدبلوماسية السعودية خلال عامي 2024 ـ 2026:

إدارة التوازنات وصناعة المسارات في بيئة دولية متحولة

يوسف كامل خطاب
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter
25
Gulf Research Center
Knowledge for All

مدخل

لم تعد فعالية الدبلوماسية تُقاس فقط بقدرتها على حل الأزمات، بل بقدرتها على التأثير في مساراتها وتنظيم تفاعلاتها. ومع تراجع إمكانية الحسم العسكري وارتفاع كلفة الصراع، برزت ممارسات دبلوماسية تستهدف توجيه الأزمات وإدارة مساراتها بما يقلل المخاطر ويحدّ من التصعيد، مع الحفاظ على فرص التسوية وتحقيق النتائج بشكل متوازن.

وفي هذا السياق، تبرز الدبلوماسية السعودية خلال العامين الماضيين بوصفها حالة تستحق التحليل، ليس فقط من حيث كثافة انخراطها في الأزمات الإقليمية والدولية، بل من حيث طبيعة الدور الذي تمارسه داخلها؛ إذ تشير ممارساتها إلى تحول لافت يتمثل في الانتقال من التفاعل مع الأزمات إلى التأثير في مساراتها، ومن إدارة التوازنات القائمة إلى الإسهام في إعادة تشكيلها.

ولا يقتصر هذا التحول على إدارة الأزمات فحسب، بل يمتد إلى نمط إدارة العلاقات الدولية ذاتها؛ حيث برزت الدبلوماسية السعودية في إعادة تنظيم شبكة علاقاتها الثنائية مع القوى الكبرى والإقليمية، عبر مزيج من تنويع الشراكات، والحفاظ على التوازن بين الأطراف المختلفة. ومن ثم، فإن فهم التحرك السعودي يقتضي النظر إليه بوصفه تفاعلًا مزدوجًا: إدارة لمسارات الأزمات من جهة، وإعادة صياغة لموقع المملكة داخل بنية العلاقات الدولية من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، يمكن توصيف هذا النمط من السلوك ضمن ما يمكن تسميته بـ«دبلوماسية القوة الوسطية المتحوطة»، التي لا تقوم على الحسم أو الاصطفاف، بل على إدارة التفاعلات المعقدة بمرونة، مع الحفاظ على هامش استقلال القرار.

وانطلاقًا من هذا التصور، لا يُقاس نجاح هذا النمط من الدبلوماسية فقط بمدى تحقيقه لتسويات نهائية، بل عبر مستويين متكاملين من الإنجاز: الأول: إنجاز نهائي يتمثل في الوصول إلى ترتيبات مستقرة؛ الثاني: إنجاز تراكمي، وهو الأكثر حضورًا في البيئات المعقدة، يشمل كبح الانهيار، وتجميد المسارات الخطرة، وفتح قنوات التفاوض، ونقل الأزمات من منطق الصراع المفتوح إلى الإدارة السياسية.

وتكتسب هذه المقاربة أهميتها بالنظر إلى طبيعة عدد من الأزمات التي انخرطت فيها المملكة، لا سيما في اليمن والسودان وفلسطين، والتي لم تكن قابلة للحسم السريع، ما يجعل معيار النجاح الأدق هو القدرة على منع الأسوأ وتهيئة المجال لتسويات لاحقة، بالتوازي مع إدارة علاقات ثنائية متوازنة مع القوى الدولية والإقليمية بما يدعم هذه المسارات ويعزز فاعليتها.

> **”تبرز الدبلوماسية السعودية خلال العامين الماضيين بوصفها حالة تستحق التحليل، ليس فقط من حيث كثافة انخراطها في الأزمات الإقليمية والدولية، بل من حيث طبيعة الدور الذي تمارسه داخلها“**

أولًا: إنجازات الدبلوماسية السعودية في الملفات الإقليمية

تعددت الملفات التي برز فيها إنجازات الدبلوماسية السعودية خلال العامين الماضيين، إلا أن الإنجازات الأبرز تمت في الملفات التالية:

١. القضية الفلسطينية: من الدعم إلى المأسسة الدولية

اتخذ الدور السعودي تجاه الأزمة الفلسطينية طابعًا مختلفًا منذ أكتوبر ٢٠٢٣، تمثل في إعادة بناء الإطار العربي ـــ الإسلامي والدولي للملف الفلسطيني. فمنذ اندلاع الحرب، دفعت السعودية نحو عقد القمة العربية الإسلامية المشتركة الاستثنائية في الرياض عام ٢٠٢٣، ثم ثبّتت هذا المسار في قمة نوفمبر ٢٠٢٤، التي أكدت استمرار اللجنة الوزارية العربية الإسلامية برئاسة المملكة، وطالبت بوقف إطلاق النار، ورفضت الحصار والتجويع، ودعت إلى خطوات دولية أكثر إلزامًا تجاه إسرائيل.

ثم انتقل التحرك السعودي في سبتمبر ٢٠٢٤ إلى مستوى آخر حين أُعلن عن تحالف عالمي تقوده الرياض للدفع بحل الدولتين، بما يعني نقل الجهد من الحشد الخطابي إلى المأسسة الدبلوماسية الدولية[١]. وكانت السعودية جزءًا من المسار الداعم لتدويل الإنهاء السياسي للحرب، والمتمثل في قمة شرم الشيخ ـ أكتوبر ٢٠٢٥، لتثبيت اتفاق يهدف إلى إنهاء الحرب بحضور دونالد ترامب وأكثر من عشرين قائدًا، قبل أن يتطور لاحقًا إلى ما عُرف في ٢٠٢٦ بـ «مجلس السلام"، الذي ظهر فيه تمثيل سعودي رسمي ضمن البنية الدولية الراعية لخطة ما بعد الحرب[٢].

والأهم من ذلك أن الإنجاز السعودي في فلسطين لم يقتصر على رفع سقف الخطاب، بل امتد إلى إعادة تعريف الشرعية الإقليمية ذاتها؛ فقد ربطت الرياض بصورة أكثر وضوحًا بين أي حديث عن ترتيبات إقليمية جديدة وبين قيام الدولة الفلسطينية، وبذلك وضعت حدودًا لمساعي إسرائيل بتحويل الحرب إلى مناسبة لقبول دمجها إقليميًا دون تقديم مقابل سياسي لذلك، وهو الاعتراف بدولة فلسطينية.

ومن خلال هذا النهج، حققت الدبلوماسية السعودية مكسبًا مزدوجًا، حيث إنها أدت إلى: حماية مركزية القضية الفلسطينية عربيًا وإسلاميًا في لحظة كان يُخشى فيها تآكلها وسط الحسابات الأمنية من جهة؛ ومن جهة ثانية، أدت إلى تحويل السعودية إلى قاطرة مأسسة لهذا الموقف عبر اللجنة الوزارية والتحالف العالمي واجتماعات المتابعة، لا إلى مجرد داعم مالي أو سياسي تقليدي؛ وهذا ما يعطي التحرك السعودي في الملف الفلسطيني قيمة بنيوية تتجاوز أثره الآني.

> ”الإنجاز السعودي في فلسطين لم يقتصر على رفع سقف الخطاب، بل امتد إلى إعادة تعريف الشرعية الإقليمية ذاتها“

٢. الملف اليمني: من الحرب إلى تثبيت التهدئة

يكمن الإنجاز السعودي الأساسي في الأزمة اليمنية في نقل الملف ــ منذ هدنة أبريل ٢٠٢٢ وما تلاها ـــ من منطق الحرب الشاملة العابرة للحدود إلى منطق التهدئة المركبة؛ حيث ارتبطت تلك الهدنة بالخطوات التمهيدية التي قامت بها المملكة العربية السعودية، ومحاولة توحيد القوى الفاعلة على الأرض فيما سُمي بـ :»مجلس القيادة الرئاسي"[٣].

وعندما تم الإعلان عن الهدنة، عبّرت وزارة الخارجية عن ترحيب المملكة العربية السعودية بإعلان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن السيد هانس غروندبرغ ببدء هدنة يتم من خلالها وقف كافة أشكال العمليات العسكرية بالداخل اليمني وعلى الحدود السعودية – اليمنية[٤]. وفي شهر يناير ٢٠٢٣م نجحت الجهود التي كانت تبذلها سلطنة عمان في تقريب وجهات النظر بين صنعاء والرياض، ما أسفر عن بدء مباحثات مباشرة بينهما.

في ٢٠ مارس، أنجزت خطوة إلى الأمام في المسار السياسي، باتفاقية تبادل الأسرى التي تم التوصل إليها في جنيف بين كل من ممثلي صنعاء والرياض وعدن، إلا أن الوقت الذي استغرقته المباحثات (١٠ أيام) يُشير إلى تعقد الملف اليمني في حد ذاته، وأنه لن يحل ببساطة حتى مع وجود دعم إقليمي لتوجهات السلام.

وعندما اندلع التصعيد الجديد في الجنوب، مطلع يناير ٢٠٢٦، وأعلن المجلس الانتقالي الجنوبي بدء مسار نحو استفتاء على الاستقلال خلال عامين، أصبحت الخطورة الحقيقية تكمن في تحوّل الجنوب إلى مسار انفصالي مفروض بقوة السلاح وخطورة تحول اليمن إلى حربين متداخلتين.

في تلك اللحظة، دعمت الرياض القوات الحكومية التي استعادت أجزاء من حضرموت، ثم دفعت علنًا نحو الحوار لإنهاء التصعيد، بما يعني أن الإنجاز السعودي هنا لم يكن تجاوز القضية الجنوبية، بل اعتبرتها قضية عادلة، وحالت دون ترجمتها إلى انفصال بقوة الأمر الواقع العسكري، أي كبح أخطر مسار لإعادة إنتاج الحرب اليمنية على نحو أشد تفككًا[٥].

وهذا إنجاز بالغ الأهمية؛ لأنه حافظ على أولوية وحدة المسار التفاوضي اليمني، ومنع تحوُّل الجنوب إلى ملف سيادي منفصل قبل التوصل إلى تسوية وطنية أشمل. لقد نجحت الدبلوماسية السعودية في اليمن في منع تلاشي السلطة الشرعية في لحظة كان يمكن أن يؤدي فيها انفصال الجنوب المسلح إلى شرعنة تفكك اليمن.[٦]

> ارتبطت الهدنة بالخطوات التمهيدية التي قامت بها المملكة العربية السعودية، ومحاولة توحيد القوى الفاعلة على الأرض فيما سُمي بـ :"مجلس القيادة الرئاسي"

٣. الملف السوداني: من الوساطة إلى هندسة الصراع

تتطلب قراءة الإنجاز السعودي في الأزمة السودانية، منذ أبريل ٢٠٢٣، التمييز بين مرحلتين تعكسان تطور الأدوات وحدود التأثير، أكثر من كونهما تحولًا جذريًا في التوجهات.

في المرحلة الأولى، انخرطت المملكة مبكرًا في احتواء الصراع بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF)، عبر إطلاق محادثات جدة في مايو ٢٠٢٣ بالتنسيق مع الولايات المتحدة، والتي مثّلت أول مسار تفاوضي مباشر بين الطرفين، وهدفت إلى ترتيبات إنسانية وأمنية أولية، وقد وصفتها رويترز بأنها أول مبادرة جادة لوقف القتال. كما شاركت لاحقًا في «الرباعية» (الولايات المتحدة، السعودية، مصر، الإمارات)، التي طرحت في سبتمبر ٢٠٢٥ خريطة طريق تبدأ بهدنة إنسانية تمهيدًا لوقف دائم لإطلاق النار ومسار سياسي أوسع[٧].

في هذه المرحلة، دعمت السعودية مفهوم الدولة السودانية ووحدة أراضيها، وأدانت التدخلات الخارجية وتدفقات السلاح والمرتزقة، في إطار مقاربة تدعم استقرار الدولة، مع الحفاظ على قنوات اتصال مع مختلف الأطراف لضمان استمرار دور الوساطة.

في الوقت نفسه، انخرطت الرياض في ترتيبات سياسية واقتصادية مع الحكومة المعترف بها دوليًا، دون تبني توصيفات توحي بانقسام الدولة. وقد أسهمت هذه الجهود، وعلى رأسها محادثات جدة، في كسر منطق الحسم العسكري السريع، والحفاظ على قناة تفاوضية مفتوحة منذ بداية الأزمة.

> دعمت السعودية مفهوم الدولة السودانية ووحدة أراضيها، وأدانت التدخلات الخارجية وتدفقات السلاح والمرتزقة

أما المرحلة الثانية، خلال عام ٢٠٢٦، فشهدت انتقالًا نحو التعامل مع البيئة الإقليمية المعقدة للصراع، في ظل تعدد الفاعلين وتزايد التدخلات. وفي هذا السياق، برز أيضًا دور ولي العهد في توضيح طبيعة الأزمة السودانية وتعقيداتها للرئيس الأمريكي خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، حيث شدد على مخاطر التدخلات الخارجية وتدفقات السلاح في إطالة أمد الصراع، وضرورة دعم مسار يحافظ على مؤسسات الدولة السودانية ويمنع انزلاقها نحو التفكك[٨].

وفي السياق ذاته، أفادت تقارير، منها رويترز في ٢٠ أبريل ٢٠٢٦، بأن المملكة لم تمضِ في تمويل صفقة السلاح المقترحة بين باكستان والسودان[٩]، بما يعكس حذرًا من الانخراط في ترتيبات قد تُفسَّر كإطالة للنزاع. ولا يعكس هذا التحول تناقضًا بقدر ما يمثل إعادة ضبط للأدوات؛ إذ حافظت السعودية على موقعها بين دعم استقرار الدولة والحفاظ على دور الوسيط المقبول.

تكمن أهمية هذا النهج في تجنب ثنائية الحياد الشكلي والانحياز الكامل، حيث تحافظ المملكة على خطاب داعم للحل السياسي، مع توظيف أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية بصورة انتقائية للحد من مسارات التصعيد، دون ادعاء التحكم الكامل في الصراع.

وفي هذا الإطار، يُفهم استقبال ولي العهد للفريق أول عبد الفتاح البرهان في ٢٠ أبريل ٢٠٢٦ بوصفه تفاعلًا مع رأس الدولة المعترف بها دوليًا، لا انحيازًا سياسيًا حاسمًا، إذ يندرج ضمن إدارة العلاقات الثنائية والحفاظ على قنوات الاتصال، بما يدعم استمرار التأثير الدبلوماسي. كما يمكن قراءته كمحاولة لتنشيط المسار التفاوضي مستفيدًا من الثقل السعودي وقدرته على التنسيق مع أطراف دولية وإقليمية متعددة.

وبناءً على ذلك، فإن الإنجاز السعودي في السودان وإن لم ينهي الصراع بسبب تدخلات إقليمية ودولية، كان في منع انغلاق المسار السياسي، والحفاظ على حد أدنى من التوازن يحول دون تحوله إلى صراع إقليمي مفتوح.

٤. الملف السوري: من العزلة إلى إعادة الإدماج

تبدو الدبلوماسية السعودية مثالًا نموذجيًا في القدرة على التحرك لقيادة العمل الدبلوماسي عربيًا ودوليًا؛ فبعد سقوط الأسد وصعود الرئيس أحمد الشرع لعبت المملكة دورًا مباشرًا في «سوريا الجديدة»، معتمدة على ثلاث مسارات متوازية هي: الاحتضان السريع، والاستثمار الاستراتيجي، والدعم السياسي.

وتمثل المسار الأول في خطوات عدة، منها:

- إصدار بيان من الخارجية السعودية دعمًا للشعب السوري فور سقوط النظام (٨ ديسمبر ٢٠٢٤)، عبّرت في عن «ارتياحها للخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها لتأمين سلامة الشعب السوري»[١٠].
- مواصلة تقديم الدعم للشعب السوري عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والذي بدأ منذ تفاقم الأوضاع في سوريا عام ٢٠١١، من خلال جسر جوي وآخر بري يحملان المواد الغذائية والإيوائية والطبية، تجسيداً للدور الإنساني الكبير الذي تقوم به المملكة تجاه الدول الشقيقة والصديقة في مختلف الأزمات.
- استقبال ممثلي الحكومة السورية الجديدة، حيث استقبلت الرياض وزير خارجية الحكومة الانتقالية أسعد الشيباني في أول زيارة خارجية له،في يناير ٢٠٢٥؛ كما استقبلت الرئيس المؤقت أحمد الشرع، الذي زار المملكة للمرة الأولى في فبراير ٢٠٢٥.

”تبدو الدبلوماسية السعودية مثالًا نموذجيًا في القدرة على التحرك لقيادة العمل الدبلوماسي عربيًا ودوليًا“

- استضافة الرياض اجتماعًا دوليًا لتنسيق المساعدات (يناير ٢٠٢٥) بحضور دول خليجية وغربية.

أما المسار الثاني فكانت أبرز إنجازاته هي:

- تنظّيم منتدى الاستثمار السوري السعودي ٢٠٢٥ في دمشق، بمشاركة واسعة من القطاعين العام والخاص، ويهدف إلى استكشاف فرص التعاون وتوقيع اتفاقيات تعزز التنمية المستدامة وتخدم مصالح الشعبين الشقيقين (يوليو ٢٠٢٥)؛ وقد تم خلاله توقيع ٤٧ اتفاقية بقيمة ٦,٤ مليار دولار (بنية تحتية، طاقة، اتصالات، بنوك)[١١].

- تقديم حزمة استثمارية جديدة (طيران، اتصالات، طاقة)، في فبراير ٢٠٢٦، عبر صندوق (إيلاف) (٢ مليار دولار لمطاري حلب)، وSTC (شبكة ألياف بصرية ٤٥٠٠ كم)، وflynas (خطوط جوية مشتركة).

- ساهمت السعودية (مع قطر) في سداد ديون سوريا للبنك الدولي، ودعم رواتب القطاع العام، وطالبت برفع العقوبات الأمريكية (حققت ذلك عبر لقاء ترامب – الشرع في الرياض مايو ٢٠٢٥)[١٢].

وتمثل الدعم السياسي في مظاهر عديدة، كان أبرزها:

- تأييد ولي العهد لما يقوم به الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع من إجراءات داخلية لإعادة الأمن والاستقرار للبلاد؛ وتشجيعه على الاستجابة للمطالب الداخلية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والتمثيل السياسي لكل فئات المجتمع السوري.

- تأهيل النظام السوري سياسيًا ودمجه ضمن البنية السياسية الإقليمية والدولية، عبر تبادل الزيارات بين المسؤولين في كلا البلدين.

- إدانة ما تتعرض له سوريا تحت قيادتها الجديدة من انتهاكات واعتداءات إسرائيلية متكررة، وتدخل في الشأن السوري (مشكلة الدروز في السويداء).

- الإعداد للقاء الرئيس أحمد الشرع والرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الرياض في مايو ٢٠٢٥؛ تمهيدًا لرفع العقوبات عن سوريا؛ فقد نقلت (رويترز) أن ترامب أعلن رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا «بناءً على طلب» ولي العهد السعودي، وأن تركيا والسعودية كانتا قد طلبتا من واشنطن لقاء الشرع ورفع العقوبات.

”

ساهمت السعودية (مع قطر) في سداد ديون سوريا للبنك الدولي، ودعم رواتب القطاع العام

“

هنا يبلغ الإنجاز السعودي مستوى أعلى من مجرد الوساطة، حيث يتضح أن الرياض ساهمت في تحويل موقع سوريا دوليًا، من دولة محاصرة بالعقوبات ومعزولة، إلى دولة مهيأة لإعادة إدماجها في المحيطين الإقليمي والدولي [١٣].

وتتضح قيمة هذا الإنجاز أكثر إذا لاحظنا أن السعودية لم تكتفِ بإعادة تدوير سوريا داخل النظام العربي، بل ساعدت في إنتاج جسر بين التحول السوري الداخلي والتحول في الموقف الأمريكي؛ فرفع العقوبات الأمريكية لم يكن تفصيلًا إجرائيًا، بل أداة مفصلية تفتح الباب للاستثمار، والتعافي، وإعادة البناء، وتقليص كلفة العزلة على الدولة السورية الجديدة[١٤]. وفي هذا المعنى، فإن ما حققته الرياض في الملف السوري كان انتقال من «إدارة عودة سوريا إلى العرب» إلى «إدارة إعادة وصل سوريا بالعالم».

كما أن اقتراح المفوضية الأوروبية، في أبريل ٢٠٢٦، استئناف اتفاق التعاون الكامل مع سوريا، بعد رفع معظم العقوبات الغربية أواخر ٢٠٢٥، يوضح أن المسار الذي ساهمت الرياض في فتحه لم يكن رمزيًا، بل أخذ يتجسد في إعادة إدماج تدريجية لسوريا في المجالين الإقليمي والدولي؛ وهو إنجاز نوعي ينسجم تمامًا مع تصور السعودية لدورها بوصفها قوة وسطية قادرة على الوصل بين العواصم المتباعدة وصناعة لحظات الانعطاف الدبلوماسي[١٥].

٥. الملف العراقي: من القطيعة إلى الإدماج التدريجي

تقدم الحالة العراقية بعدًا مختلفًا وأكثر تعقيدًا لقدرة الدبلوماسية السعودية على إعادة ضبط مسارات الأزمات الحادة، سواء عبر كبح التصعيد أو إعادة إدماج الفاعلين داخل أطر سياسية جديدة، إذ لا يتعلق الأمر هنا بإدارة أزمة طارئة أو احتواء تصعيد مباشر، بل بإعادة تشكيل موقع دولة بأكملها داخل معادلة التوازن الإقليمي، ونقلها تدريجيًا من ساحة تنازع مفتوحة إلى مجال قابل لإعادة الضبط والاستيعاب ضمن شبكة علاقات أكثر توازنًا.

> ”تقدم الحالة العراقية بعدًا مختلفًا وأكثر تعقيدًا لقدرة الدبلوماسية السعودية على إعادة ضبط مسارات الأزمات الحادة“

وتكتسب قراءة الإنجاز السعودي في العراق أهمية خاصة؛ لأن هذا الملف يمثّل، تاريخيًا، أحد أكثر ملفات الإقليم تعقيدًا وتشابكًا، حيث تداخلت فيه العوامل الداخلية الهشة مع صراعات النفوذ الإقليمية، ولا سيما التنافس الإيراني ــــ العربي، بما جعل العراق، لفترة طويلة، أقرب إلى ساحة تنازع منه إلى دولة مستقرة ذات سياسة خارجية متوازنة. وفي هذا السياق، لا يمكن فهم التحرك السعودي في العراق بوصفه مجرد عودة دبلوماسية تقليدية، بل باعتباره محاولة لإعادة إدماج العراق في محيطه العربي، وضبط موقعه داخل التوازنات الإقليمية[١٦].

مثّل إعادة افتتاح السفارة السعودية في بغداد عام ٢٠١٥ ــــ بعد سنوات من القطيعة أو الحضور المحدود ــــ نقطة تحول أولى، لكنها بقيت ذات طابع تمهيدي. أما التحول

الحقيقي فقد بدأ منذ عام ٢٠١٧ مع تأسيس «مجلس التنسيق السعودي ـــ العراقي»، الذي لم يكن مجرد إطار ثنائي للتعاون، بل أداة لإعادة بناء العلاقة على أسس مؤسسية ممتدة تتجاوز الطابع السياسي إلى الاقتصادي والتنموي. ومن خلال هذا المجلس، انتقلت العلاقة من مستوى الاتصالات الدبلوماسية المحدودة إلى مستوى الشراكة متعددة الأبعاد، بما يشمل الاستثمار، والطاقة، والربط اللوجستي، والتبادل التجاري.

ويتجلى ذلك في دعم السعودية لسياسات الانفتاح التي تبناها العراق تجاه محيطه العربي، وتشجيعها لمسار «التكامل الإقليمي» الذي برز في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مشاريع الربط الكهربائي، والانفتاح الاقتصادي، وتعزيز حضور العراق في المنظومة العربية[١٧].

وفي هذا السياق، يمكن قراءة الانخراط السعودي في العراق بوصفه نموذجًا لما يمكن تسميته «الهندسة المؤسسية الهادئة»، حيث لا تسعى الدولة إلى إحداث تحولات صادمة أو فرض توازنات جديدة بالقوة، بل إلى بناء أطر تعاون تدريجية تعيد تشكيل البيئة السياسية والاقتصادية على المدى المتوسط. فبدلًا من الدخول في منافسة مباشرة مع النفوذ الإيراني داخل العراق، اتجهت المملكة إلى توسيع هامش الخيارات المتاحة أمام بغداد، بما يتيح لها تنويع علاقاتها وتقليل درجة الارتهان لأي طرف.

وعلى المستوى السياسي، حافظت المملكة على نمط من الانخراط المتوازن مع مختلف الفاعلين العراقيين، دون الانحياز إلى طرف بعينه، وهو ما منحها درجة من القبول النسبي داخل المشهد العراقي المعقد. ومن ثم، فإن السياسة السعودية في العراق اتجهت نحو دعم استقرار الدولة العراقية ككل، بدل دعم فاعلين بعينهم داخلها.

وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان، في إحدى المناسبات بقوله: «يلعب العراق دورا أساسيا ومهما في تعزيز الاستقرار، ونعمل معاً بتنسيق وثيق لدفع عملية الاستقرار في المنطقة من خلال الحوار ومن خلال تعزيز المصالح المشتركة، ومعالجة أي أوجه خلاف»، مضيفاً «بدون الاستقرار لن نستطيع أن نحقق الرخاء الذي نسعى إليه»[١٨].

> ”
> **يمثل تطور العلاقات السعودية ـــ التركية خلال الأعوام الأخيرة أحد أبرز النماذج الدالة على قدرة الدبلوماسية السعودية على إعادة تشكيل العلاقات المعقدة**
> “

٦. الملف التركي: من التوتر إلى الشراكة المركّبة

يمثل تطور العلاقات السعودية ـــ التركية خلال الأعوام الأخيرة أحد أبرز النماذج الدالة على قدرة الدبلوماسية السعودية على إعادة تشكيل العلاقات المعقدة، ليس عبر القطيعة أو الاحتواء المؤقت، بل من خلال إعادة ضبطها ضمن إطار أكثر استقرارًا ومرونة. فهذه العلاقة، التي شهدت توترات حادة في مرحلة سابقة، لم تُدار وفق

منطق «إنهاء الخلاف» بقدر ما أُعيدت هندستها تدريجيًا لتتحول من ساحة تنافس سياسي إلى مجال تعاون انتقائي متعدد الأبعاد.

وتكمن خصوصية الإنجاز السعودي في هذا الملف في أنه لم ينطلق من افتراض زوال التباينات البنيوية بين البلدين، سواء فيما يتعلق بملفات الإقليم أو مقاربات النفوذ؛ بل من إدراك أن إدارة هذه التباينات بصورة منظمة أقل كلفة وأكثر جدوى من تركها تتحول إلى صراع مفتوح. ومن ثم، اتجهت الرياض إلى تبني مقاربة تقوم على «إعادة بناء العلاقة دون إنكار الاختلاف»، وهو ما انعكس في التحول التدريجي من التوتر إلى الانخراط.

وقد شكّلت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردغان للمملكة، في ٢٨ في أبريل ٢٠٢٢[١٩]، وما أعقبها من زيارة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى أنقرة في، ٢٢ يونيو ٢٠٢٢ نقطة انطلاق أساسية في هذا المسار، حيث دشّنت مرحلة جديدة قائمة على إعادة فتح قنوات الاتصال السياسي، وإعادة تفعيل التعاون الاقتصادي والاستثماري[٢٠]. ولم يكن هذا التحول مجرد إجراء تكتيكي، بل عكس إدراكًا متبادلًا لدى الطرفين بأن استمرار التباعد يُضعف قدرتهما على التعامل مع تحولات إقليمية متسارعة، من شرق المتوسط إلى سوريا والقرن الإفريقي.

وفي هذا السياق، برز البعد الاقتصادي كمدخل رئيس لإعادة بناء الثقة، حيث شهدت العلاقات التجارية والاستثمارية نموًا ملحوظًا، وجرى توقيع عدد من الاتفاقيات في مجالات الطاقة والصناعة والدفاع والسياحة. غير أن الأهمية التحليلية لهذا البعد لا تكمن في قيمته المباشرة فحسب، بل في كونه أداة لإعادة تثبيت العلاقة على أسس مؤسسية تقلل من قابليتها للتأثر بالتقلبات السياسية.

إلى جانب ذلك، اتجهت الدبلوماسية السعودية إلى توظيف العلاقة مع تركيا ضمن مقاربة أوسع لإعادة تنظيم البيئة الإقليمية، حيث لم تعد العلاقة تُدار بمعزل عن ملفات مثل سوريا أو التوازنات في شرق المتوسط، بل أصبحت جزءًا من شبكة تفاعلات تسعى المملكة من خلالها إلى تقليل حدة الاستقطاب الإقليمي. ويتضح ذلك في التقاطعات النسبية في بعض الملفات، وبخاصة ما يتعلق بمستقبل سوريا، حيث ساهم التنسيق غير المباشر بين الرياض وأنقرة في دعم مسارات إعادة إدماج الدولة السورية الجديدة في محيطها الإقليمي.

كما يعكس هذا التحول قدرة الدبلوماسية السعودية على الانتقال من إدارة الأزمات الثنائية إلى توظيف العلاقات في خدمة أهداف إقليمية أوسع، بحيث لم تعد العلاقة مع تركيا هدفًا في ذاتها، بل أداة ضمن استراتيجية أشمل لإعادة ضبط التوازنات. وفي هذا الإطار، يمكن قراءة التقارب السعودي ــ التركي بوصفه جزءًا من نمط أوسع يتضمن أيضًا الانفتاح على إيران، وإعادة بناء العلاقات العربية ــ العربية، بما يشير إلى توجه سعودي نحو تقليل بؤر التوتر بدل إعادة إنتاجها.

”

اتجهت الدبلوماسية السعودية إلى توظيف العلاقة مع تركيا ضمن مقاربة أوسع لإعادة تنظيم البيئة الإقليمية

“

ومن زاوية أعمق، يكشف هذا الملف عن تحول في منطق إدارة العلاقات الدولية لدى المملكة، حيث لم يعد التعامل مع القوى الإقليمية قائمًا على ثنائية التحالف أو الخصومة، بل على صيغة أكثر مرونة تسمح بالتعاون في بعض الملفات والتباين في أخرى، دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار العلاقة ككل. وهذه الصيغة تمثل أحد أعمدة ما يمكن تسميته «الدبلوماسية متعددة المسارات»، التي تتيح الحفاظ على الاستقرار دون الحاجة إلى تسويات شاملة قد تكون غير ممكنة في المدى القريب.

وبذلك، فإن الإنجاز السعودي في الملف التركي لا يتمثل في إزالة الخلافات أو بناء تحالف تقليدي، بل في تحويل العلاقة من مصدر توتر إلى عنصر توازن نسبي داخل البيئة الإقليمية، عبر إعادة مأسستها وتوظيفها ضمن استراتيجية أوسع لإدارة التعقيد الإقليمي؛ وهو ما يعزز عنوان الورقة، الذي يشير إلى أن الدبلوماسية السعودية باتت تميل إلى «صناعة المسارات» وتنظيم التفاعلات، بدل الاكتفاء بـ«إدارة التوازنات» القائمة.

٧. الملف الإيراني: من المواجهة إلى الاحتواء

بعد قطيعة طويلة بين الرياض وطهران، أعاد (اتفاق بكين) في مارس ٢٠٢٣ فتح السفارات والقنوات الدبلوماسية، وخلق إطارًا لإدارة الخلاف بدل تركه ينفجر عبر الوكلاء والساحات الهشة. وقد نص الاتفاق على استئناف العلاقات وفتح السفارات خلال شهرين، في تحول رعته الصين ومنحته وزنًا دوليًا إضافيًا.

ويتمثل عمق الإنجاز السعودي هنا في أنه لم يتعامل مع المصالحة بوصفها ثقة بإيران، بل بوصفها أداة لتقليل الكلفة الاستراتيجية للصراع معها. فالرياض تدرك أن الخلافات حول اليمن، وأمن الخليج، والنفوذ الإقليمي، وبرنامج إيران الصاروخي لن تُحلَّ ببيان؛ لكنها تدرك أيضًا أن وجود قناة سياسية مباشرة أفضل من إدارة التصعيد عبر الرسائل النارية والوكلاء.

> ”يتمثل عمق الإنجاز السعودي في الملف الإيراني أنه لم يتعامل مع المصالحة بوصفها ثقة بإيران، بل بوصفها أداة لتقليل الكلفة الاستراتيجية للصراع معها“

ومع العدوان الأمريكي والإسرائيلي على إيران، في فبراير ٢٠٢٦، واتساع التوتر الإقليمي، برزت أهمية هذه القناة؛ إذ أتاحت للسعودية ــ رغم العدوان الإيراني عليها ــ هامشًا أوسع لتجنب الانجرار إلى حرب لا تخدم أمن الخليج، مع الاحتفاظ بعلاقاتها الدفاعية مع واشنطن. وبذلك انتقل السلوك السعودي من «مواجهة إيران» إلى «احتواء إيران دون فتح حرب إقليمية شاملة».

٨. التصعيد الإيراني في الخليج: من ضغوط الحرب إلى إدارة التصعيد

عندما بادرت الولايات المتحدة وإسرائيل بشن الحرب على إيران في ٢٨ فبراير ٢٠٢٦، قامت الأخيرة باستهداف دول مجلس التعاون بالصواريخ والمسيرات بدعوى احتواء تلك الدول لقواعد عسكرية أمريكية، يتم من خلالها استهداف إيران. وعلى الرغم من

تأكيد دول مجلس التعاون على عدم السماح لقوات الأمريكية لاستخدام أراضيها ومجالها الجوي، إلا أن إيران استمرت في استهداف المباني والمطارات ومواقع استخراج الغاز والنفط... وغيرها من المنشآت التي أضرت بالدول الخليجية العربية.

وفي خضم هذه الأزمة المعقدة اتخذت الدبلوماسية السعودية مسارًا جعلها نموذجًا دالًا على نمط إدارة الأزمات المعقدة دون الانزلاق إلى استقطاب حاد أو التورط في حسابات قصيرة المدى. فمنذ اندلاع الحرب، اتخذت المملكة موقفًا محسوبًا يقوم على تشديدها على حقها الكامل باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية أمنها بما في ذلك خيار الرد على العدوان، ولكنها آثرت عدم الانخراط في الرد على «ابتزاز إيران» بجر دول الإقليم إلى حرب ليست طرفاً فيها من أجل توسيع رقعة الصراع[٢١].

ولم يكن هذا الموقف حيادًا سلبيًا، بل إدراكًا استراتيجيًا لطبيعة التوازنات الإقليمية، حيث سعت الرياض إلى تجنب تحويل الصراع إلى مواجهة خليجية ـــ إيرانية مفتوحة، وهو السيناريو الذي كان من شأنه أن يعمّق الانقسامات الإقليمية ويقوّض فرص إعادة بناء الثقة بعد انتهاء الحرب.

في هذا السياق، يمكن قراءة الموقف السعودي باعتباره امتدادًا لنهج دبلوماسي يقوم على «إدارة المخاطر بعقلانية طويلة الأمد»، إذ أدركت المملكة أن الانخراط في الحرب، حتى بصورة غير مباشرة، كان سيؤدي إلى تكريس حالة عداء بنيوي مع إيران يصعب احتواؤه لاحقًا، وبخاصة في ظل المسارات التي كانت قد بدأت قبل الحرب لإعادة ضبط العلاقات الإقليمية وخفض التوتر.

ومن ثم، فإن رفض المشاركة لم يكن فقط قرارًا تكتيكيًا لتجنب كلفة الحرب، بل خيارًا استراتيجيًا للحفاظ على هامش المناورة الدبلوماسية في مرحلة ما بعد الصراع، بما يتيح للمملكة أن تلعب دورًا في احتواء التداعيات وإعادة تشكيل التوازنات على أسس أقل تصادمية.

بينما أظهرت بعض المواقف الخليجية الأخرى ميلًا أكبر نحو الانخراط أو تأييد العمليات العسكرية، سواء بدافع حسابات أمنية مباشرة، أو رغبة في تعزيز التحالف مع الولايات المتحدة، وهو ما يعكس تنوعاً طبيعيًا في أولويات الدول في لحظات الأزمة.

غير أن المقاربة السعودية بدت أكثر اتساقًا مع تصور شامل للأمن الإقليمي لا يقوم فقط على موازنة التهديدات، بل أيضًا على تقليل دوافع التصعيد وفتح مسارات بديلة لإدارة الصراع. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار الموقف السعودي أحد أبرز تجليات التحول في دبلوماسية المملكة من نمط «التفاعل مع الأزمات» إلى نمط «السعي لإعادة تشكيل بيئتها»، عبر تجنب الانخراط في صراعات قد تُكسبها مكاسب ظرفية، لكنها قد تُفقدها القدرة على التأثير في ترتيبات ما بعد الحرب.

”

استمرت إيران في استهداف المباني والمطارات ومواقع استخراج الغاز والنفط... وغيرها من المنشآت التي أضرت بالدول الخليجية العربية

“

ولم يكن الموقف السعودي مجرد إعلان سياسي، بل كان مصحوبًا بحراك دبلوماسي فعْليّ، حافظ على قنوات الاتصال مع مختلف الأطراف، بما في ذلك إيران، حتى في ذروة التصعيد. ومن أبرز هذه الشواهد ما جرى من اتصالات مباشرة وغير مباشرة بين السعودية وإيران خلال فترة الحرب، حيث برزت مؤشرات على استمرار قنوات التواصل، سواء عبر وساطات إقليمية أو عبر تواصل ثنائي محدود، وهو ما عكس حرص الرياض على عدم قطع خطوط الاتصال رغم حدة المواجهة.

وفي هذا السياق، ترد تقارير عن تواصل على مستوى رفيع ــ سواء عبر وزراء الخارجية أو عبر رسائل منقولة ــ ركزت على احتواء التصعيد ومنع انزلاقه إلى مواجهة إقليمية أوسع، مع التأكيد على أهمية حماية الملاحة في الخليج وتحييد دوله عن تداعيات الحرب.

كما يمكن الإشارة إلى أن الخطاب الرسمي السعودي خلال الحرب حافظ على نبرة متوازنة، إذ شدد على ضرورة وقف التصعيد وتغليب الحلول السياسية، دون تبني خطاب عدائي مباشر تجاه إيران، وهو ما يعكس إدراكًا بأن إدارة الصراع لا تقتصر على المواقف العلنية، بل تشمل أيضًا الحفاظ على إمكانية التهدئة لاحقًا.

ويكتسب هذا السلوك دلالة أكبر إذا ما قورن بسياق ما قبل الحرب، حيث كانت العلاقات السعودية ــ الإيرانية قد شهدت بالفعل مسارًا من الانفراج النسبي، سعت المملكة إلى عدم تقويضه بالكامل رغم ظروف الحرب؛ وهو ما يعكس إدراكًا بأن إدارة الصراع لا تقتصر على المواقف العلنية، بل تشمل أيضًا الحفاظ على إمكانية التهدئة لاحقًا.

ثانيًا: إنجازات الدبلوماسية السعودية في الملفات الدولية

لم تقتصر إنجازات الدبلوماسية السعودية على الملفات الإقليمية الآنفة، بل امتدت لتشمل العديد من الملفات الدولية. ولا يكمن الإنجاز السعودي الدولي في زيارة أو اتفاقية بعينها، بل في القدرة على إدارة علاقات متوازية مع واشنطن وبكين وموسكو وكييف دون الوقوع في تبعية كاملة لأي من تلك المحاور.

١. إعادة بناء الشراكة مع الولايات المتحدة

على العكس مما كانت عليه العلاقات الأمريكية ــ السعودية من توتر نسبي خلال فترة الرئيس جو بايدن (حتى ٢٠٢٥)، تحولت تلك العلاقة مع تولي الرئيس دونالد ترامب (٢٠٢٥ فصاعدًا) إلى تعاون مؤسسي عميق، وبخاصة في المفاوضات حول إبرام معاهدة دفاعية بين البلدين، والتعاون النووي المدني، واتفاقية تجارة حرة، ومبيعات أسلحة، واستثمارات في الذكاء الاصطناعي.

”تحولت العلاقة مع تولي الرئيس دونالد ترامب (٢٠٢٥ فصاعدًا) إلى تعاون مؤسسي عميق“

وشهد عام ٢٠٢٥ زيارات متبادلة بارزة: زيارة ترامب للرياض في مايو ٢٠٢٥، ثم زيارة ولي العهد الأمير لواشنطن في نوفمبر ٢٠٢٥. وأسفرت هذه الزيارات عن توقيع اتفاقية الدفاع الاستراتيجي الأمريكية ـــ السعودية (SDA)، واتفاق تعاون نووي مدني، وإطار للمعادن الحرجة، ومذكرة تفاهم في الذكاء الاصطناعي (مع ضمانات ضد التسريب إلى دول أخرى).

كما أُعلن عن التزام سعودي باستثمارات تصل إلى تريليون دولار في الولايات المتحدة (بدءًا من ٦٠٠ مليار في مايو)، بما في ذلك صفقات دفاعية كبيرة وتوريد رقائق Nvidia لمشاريع ذكاء اصطناعي سعودية؛ كما نوقشت مبيعات مقاتلات F-٣٥؛ وصُنفت السعودية كحليف رئيسي خارج الناتو في بعض السياقات[٢٢].

وحققت هذه التطورات توازناً بين الأمن (مكافحة التهديدات الإقليمية) والاقتصاد (دعم وظائف أمريكية وسلاسل توريد)؛ وساهمت في استقرار إقليمي، مثل تنسيق حول غزة والسودان وليبيا، مع الحفاظ على موقف سعودي يربط التطبيع بمسار واضح للدولة الفلسطينية.

ولا تكمن الأهمية التحليلية لهذا التحول في مضمونه فقط، بل في موقعه التفاوضي؛ إذ لم تعد المملكة تتعامل مع واشنطن من موقع الاعتماد الأحادي، بل من موقع أكثر استقلالًا، مستفيدة من شبكة علاقاتها الدولية الأخرى. ومن ثم، فإن إعادة بناء الشراكة لا تعكس عودة إلى نمط تقليدي، بل تمثل إعادة تفاوض على شروط العلاقة بما يضمن استمرارها ضمن توازن أكثر مرونة؛ ويُعد هذا إنجازًا دبلوماسيًا كبيرًا يعكس قدرة الرياض على التكيف مع التغييرات الأمريكية دون فقدان الاستقلالية.

٢. المحافظة على العلاقات مع روسيا

تكشف العلاقة مع روسيا وجهًا آخر من الدبلوماسية السعودية تتمثل في القدرة على الفصل بين الملفات؛ ففي الوقت الذي كانت المملكة تستقبل الرئيس الأوكراني وتشارك في جهود الوساطة وتبادل الأسرى؛ حافظت على شراكتها الاستراتيجية مع روسيا، وبخاصة عبر أوبك+ الذي يُعد ركيزة لاستقرار أسواق النفط العالمية.

> ”
> **في الوقت الذي كانت المملكة تستقبل الرئيس الأوكراني وتشارك في جهود الوساطة وتبادل الأسرى؛ حافظت على شراكتها الاستراتيجية مع روسيا**
> “

واستمرت التنسيقات بين الرياض وموسكو في خفض/زيادة الإنتاج لمواجهة التقلبات، مما يحمي إيرادات كلا البلدين. شاركت الرياض في قمم بريكس (حضرت اجتماعات ٢٠٢٤-٢٠٢٥ دون انضمام رسمي فوري، محافظة على توازن مع واشنطن)، واستضافت محادثات أمريكية ـــ روسية حول أوكرانيا في الرياض (فبراير ٢٠٢٥ ولاحقاً)، مما عزز دورها كوسيط محايد[٢٣].

وشمل التعاون مجالات أوسع مثل الطاقة (غاز طبيعي مسال، نووي، هيدروكهرباء) والاقتصاد، مع دعم روسي لدور سعودي في بريكس ومنظمة شنغهاي. في ٢٠٢٥،

أبرزت زيارات ومحادثات (مثل لقاء ولي العهد مع الرئيس بوتين في مارس) قدرة الرياض على الحفاظ على قنوات مفتوحة مع موسكو رغم الضغوط الغربية، مما يعزز استقلاليتها الاستراتيجية ويحمي مصالحها النفطية. وتُعدُّ محافظة المملكة على علاقاتها مع كل من: روسيا وأمريكا وأوكرانيا في وقت واحد وبمستوى عالٍ ومميز، نموذجاً لـ «الدبلوماسية المتوازنة» التي تمنع الاعتماد على قطب واحد، أو الانحياز إلى جهة بعينها في ظل الصرعات القائمة.

٣. تعزيز الشراكة الاقتصادية والسياسية مع الصين

تمثل الصين بالنسبة للسعودية شريكًا اقتصاديًا هائلًا، لكنها ليست بديلًا أمنيًا كاملًا عن الولايات المتحدة. وهذا ما يجعل الدبلوماسية السعودية تجاه بكين دقيقة: تعميق اقتصادي وتكنولوجي واستثماري، دون تحويل العلاقة إلى اصطفاف مضاد للغرب.

وعلى الرغم من أن اتفاق بكين بين السعودية وإيران أعطى الصين دورًا سياسيًا جديدًا في الخليج، لكنه أعطى السعودية أيضًا ورقة مهمة تمثلت في القدرة على إظهار أن أمن المنطقة لا يُدار فقط عبر واشنطن. وفي الوقت ذاته، توسعت العلاقات السعودية ـــ الصينية ضمن رؤية ٢٠٣٠، حيث تتقاطع مصالح الصين في الطاقة والبنية التحتية وسلاسل الإمداد مع طموحات السعودية في التصنيع والتقنية والاستثمار.

وحرصت الدبلوماسية السعودية على ألا يبدو تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع بكين نوعًا من مناكفة أمريكيا، بقدر ما هو خطوة نحو توسيع خيارات المملكة التفاوضية. فكلما اتسعت علاقات الرياض مع بكين، زادت قدرتها على تحسين شروطها مع واشنطن. لكن الرياض، في المقابل، تدير هذا التوسع بحذر حتى لا يتحول إلى عبء على صفقاتها الدفاعية والتكنولوجية الأمريكية، خصوصًا في قطاعات حساسة مثل الذكاء الاصطناعي والرقائق والدفاع.

وقد برزت الصين كشريك تجاري واقتصادي رئيس خلال العامين الماضيين، حيث تجاوز حجم التجارة الثنائية ١٠٧ مليارات دولار سنويًا؛ وزادت الاستثمارات الصينية في السعودية بنحو ٢٩% في ٢٠٢٤ لتصل إلى ٨,٢–٨,٢٦ مليار دولار، واستمرت النمو في ٢٠٢٥ عبر مشاريع في الطاقة المتجددة (مثل محطات شمسية بقدرة جيجاوات)، والبتروكيماويات، والتعدين، والتكنولوجيا، والملاعب (مثل استاد جدة لكأس العالم ٢٠٣٤). ووقّعت مذكرات تفاهم بقيمة ٥٠ مليار دولار مع مؤسسات مالية صينية، واستحوذت أرامكو على حصص في شركات صينية (مثل Rongsheng بـ٣,٤ مليار). ويدعم هذا التعاون رؤية المملكة ٢٠٣٠ في التنويع، مع التركيز على الطاقة الخضراء، والهيدروجين الأخضر، والصناعات المتقدمة[٢٤].

”

تمثل الصين بالنسبة للسعودية شريكًا اقتصاديًا هائلًا، لكنها ليست بديلًا أمنيًا كاملًا عن الولايات المتحدة

“

وتعززت الشراكة الاستراتيجية الشاملة بزيارات رفيعة المستوى، حيث قام نائب الرئيس الصيني (هان تشنغ) بزيارة إلى المملكة، في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥، وحضر المؤتمر التاسع لمبادرة مستقبل الاستثمار، كما قام عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وزير الخارجية (وانغ يي) بزيارة ناجحة إلى المملكة، في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٥ حيث شارك في رئاسة الاجتماع الخامس للجنة الفرعية السياسية للجنة الصينية ـــ السعودية المشتركة رفيعة المستوى مع وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان[٢٥].

وفي سياق توطيد العلاقات عبر تبادل الزيارات، قام وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح بزيارة الصين، في ٢٤ أغسطس ٢٠٢٥، على رأس وفد رفيع المستوى يضم عدداً من المسؤولين الحكوميين وكبار رجال الأعمال. وتعكس هذه الزيارات المتبادلة الزخم الكبير الذي تشهده العلاقات الثنائية والإنجازات التي تحققت على مدى ٣٥ عاماً منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما تعكس تطلعهما إلى آفاق مشرقة للشراكة الاستراتيجية الشاملة، التي تعزز مكانة المملكة العربية السعودية كجسر بين الشرق والغرب.

٤. تطوير العلاقة مع أوكرانيا:

على الرغم من نجاح الدبلوماسية السعودية في التنسيق مع روسيا من أجل التأثير في سوق الطاقة عبر أوبك+؛ إلا أنها لم تسمح لهذا التنسيق بأن يحبسها داخل الموقف الروسي من الحرب الأوكرانية؛ حيث أعلنت المملكة موقفها من الحرب ـ على لسان ولي العهد الذي علق على موقف بلاده من الحرب في أوكرانيا، بالقول: «ما يحدث هناك هو أمر سيئ، لا أحد يريد رؤيته، أن تغزو بلدًا هو أمر يعارض قواعد الأمم المتحدة، ولقد صوتت السعودية ضد هذا الغزو».

وأكد ولي العهد أن المملكة ستبذل جهودها الدبلوماسية لحل الأزمة بين البلدين، اعتمادًا على المصالح المشتركة التي تجمعها مع كلتيهما؛ حيث قال: «... لدينا علاقات تجارية مذهلة وجوهرية مع كل من أوكرانيا وروسيا، ومن جهتنا، سوف نسعى جاهدين للمضي قدما لحل هذه المشكلة»[٢٦].

وتأسيسًا على تلك العلاقات نجحت الرياض في التوسط عام ٢٠٢٢ لإطلاق سراح عشرة أجانب أُسروا في الحرب. وتأكيدًا لحرصها على حل المشكلة استضافت مدينة جدة، في أغسطس ٢٠٢٣، اجتماعًا دوليًا حول أوكرانيا، شاركت فيه عشرات الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، في حين غابت عنه روسيا رسميًا، لكن أهميته لم تكن في حضور موسكو، بل في أنه مثّل محاولة لإعادة صياغة أرضية تفاوضية دولية يمكن أن تُبنى عليها لاحقًا قنوات تواصل غير مباشرة معها.

> ”على الرغم من نجاح الدبلوماسية السعودية في التنسيق مع روسيا من أجل التأثير في سوق الطاقة عبر أوبك+؛ إلا أنها لم تسمح لهذا التنسيق بأن يحبسها داخل الموقف الروسي من الحرب الأوكرانية“

بمعنى آخر، لعبت الدبلوماسية السعودية هنا دور «المُنسّق الدولي» الذي يسعى إلى تقليص الفجوة بين المواقف الغربية والرؤى الأخرى، تمهيدًا لإدخال روسيا في أي مسار لاحق من أجل إنهاء الحرب مع أوكرانيا.

وفي السياق نفسه، برزت السعودية كمنصة تواصل لمناقشة الملفات الدولية، عندما أبدت الولايات المتحدة وروسيا رغبتهما في التواصل لوقف الحرب الأوكرانية، حيث استضافت الرياض، في ١٨ فبراير ٢٠٢٥، المحادثات بين وزير الخارجية ماركو روبيو، بنظيره الروسي سيرجي لافروف، تحت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

ويعود اختيار القطبين الدوليين للمملكة كمنصة لقاء إلى موقعها الفريد الذي يجمع بين شراكة استراتيجية عميقة مع الولايات المتحدة، وعلاقات عملية قائمة مع روسيا، خاصة في إطار «أوبك+»؛ وقد منحها هذا التوازن قدرة على التحرك دون أن تُصنَّف كطرف منحاز، وهو شرط أساسي لأي دور وساطة ولو كان محدودًا.

وتعززت الدبلوماسية السعودية الناجحة في الملف الأوكراني، بما قدمته المملكة من مساعدات لأوكرانيا، في فبراير ٢٠٢٣، اشتملت على : ١٠٠ مليون دولار برنامج تعاون مشترك لتقديم مساعدات إنسانية، وجسر جوي يشمل مستلزمات العناية الشخصية والصحية وعدد ١٣ مولد كهربائي، و٣٠٠ مليون دولار دعم لأوكرانيا بالغاز المسال ومشتقات النفط[٢٧].

كما استضافت المملكة، في ١٢ مارس ٢٠٢٥، اجتماعًا بين الأمريكيين والأوكرانيين عقد في مدينة جدة، عقب توتر العلاقات الأمريكية ـــ الأوكرانية بعد لقاء ترامب – زيلينسكي في البيت الأبيض؛ وقد حرص الرئيس الأوكراني على زيارة المملكة ـ للمرة الرابعة ـ والتقاء ولي العهد لتوجيه الشكر للمملكة على ما تبذله من جهود دبلوماسية من أجل وقف الحرب.

وتوثيقًا للعلاقات السعودية ـ الأوكرانية تم الإعلان خلال زيارة الرئيس الأوكراني الأخيرة للمملكة عن شراكة دفاعية بين البلدين تشمل نقل التكنولوجيا وإنتاج المسيّرات؛ ووقّعت وزارة الدفاع السعودية مع نظيرتها الأوكرانية في مدينة جدة، بتاريخ ٢٧ مارس ٢٠٢٦، مذكرة ترتيبات تتعلق بالمشتريات الدفاعية، بحضور مسؤولين من الجانبين، في خطوة تمهّد لتأسيس شراكات استراتيجية في المجالين العسكري والتقني[٢٨].

٥. المحافظة على متانة العلاقة بالاتحاد الأوروبي

لم تعد العلاقة السعودية ـــ الأوروبية تُقرأ بوصفها امتدادًا تقليديًا لعلاقات اقتصادية مستقرة، بل باتت تمثل أحد الأعمدة البنيوية في استراتيجية المملكة لإعادة تشكيل موقعها داخل النظام الدولي عبر تنويع الشراكات دون الارتهان لأي محور. وتعد المملكة العربية السعودية هي الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي من دول

"لم تعد العلاقة السعودية ـــ الأوروبية تُقرأ بوصفها امتدادًا تقليديًا لعلاقات اقتصادية مستقرة، بل باتت تمثل أحد الأعمدة البنيوية في استراتيجية المملكة لإعادة تشكيل موقعها داخل النظام الدولي"

منطقة الشرق الأوسط[٢٩]، فإلى جانب بلوغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين ما يتراوح بين ٩٠ و١٠٥ مليارات يورو، واستحواذ الاستثمارات الأوروبية على نحو ٢٩% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، برزت خلال عامي ٢٠٢٥ – ٢٠٢٦ مؤشرات نوعية تعكس انتقال العلاقة إلى مستوى أكثر مؤسسية وتركيبًا.

في هذا السياق، شكّلت جولات الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى التي عُقدت في الرياض وجدة نقطة ارتكاز أساسية، حيث تم التوافق على تسريع التفاوض بشأن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية، إلى جانب توقيع أو تفعيل عدد من مذكرات التفاهم في مجالات الطاقة النظيفة، والهيدروجين الأخضر، وسلاسل إمداد المعادن الحرجة، بما يتقاطع مع أولويات «رؤية السعودية ٢٠٣٠» وخطط الاتحاد الأوروبي للتحول الطاقي.

وقد تعزز هذا المسار عبر زيارات متبادلة لوزراء الطاقة والاستثمار والصناعة من الجانبين، إضافة إلى لقاءات دورية مع مفوضي الاتحاد الأوروبي المعنيين بالطاقة والسوق الداخلية، ما أسهم في تحويل الحوار من إطار تشاوري إلى منصة تنسيق سياسي واقتصادي مستمر.

وعلى مستوى الاستثمارات، شهدت المرحلة الأخيرة توسعًا في دخول الشركات الأوروبية الكبرى إلى السوق السعودية في قطاعات نوعية، مثل مشاريع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)، وتطوير البنية التحتية الصناعية، والتكنولوجيا المتقدمة. وفي المقابل، عملت المملكة على تعزيز استثماراتها في أوروبا، لا سيما في قطاعات التكنولوجيا والطاقة، بما يرسّخ نمط الاعتماد المتبادل بدل العلاقة أحادية الاتجاه.

أما على المستوى السياسي، فقد تجلّى عمق العلاقة في التنسيق المستمر حول عدد من القضايا الإقليمية، حيث دعمت دول الاتحاد الأوروبي الجهود السعودية في ملفات مثل فلسطين اليمن والسودان وسوريا، من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي، وشاركت في مقاربات دبلوماسية تركز على التهدئة وإدارة الأزمات. وفي المقابل، حافظت المملكة على قنوات حوار مفتوحة مع أوروبا بشأن قضايا حقوق الإنسان والإصلاحات، دون أن تتحول هذه الملفات إلى نقطة صدام، بل جرى احتواؤها ضمن أطر مؤسسية تعكس نضج العلاقة وقدرتها على استيعاب التباينات

في السادس عشر من ديسمبر ٢٠٢٥، وافق البرلمان الأوروبي على خطة لرفع مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية إلى شراكة استراتيجية كاملة. وقد أيد أعضاء البرلمان الأوروبي بأغلبية ساحقة تعميق التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع المملكة العربية السعودية وسط تصاعد التوترات في الشرق الأوسط[٣٠].

"شكّلت جولات الحوار الاستراتيجي رفيع المستوى التي عُقدت في الرياض وجدة نقطة ارتكاز أساسية، حيث تم التوافق على تسريع التفاوض بشأن اتفاقية الشراكة الاستراتيجية"

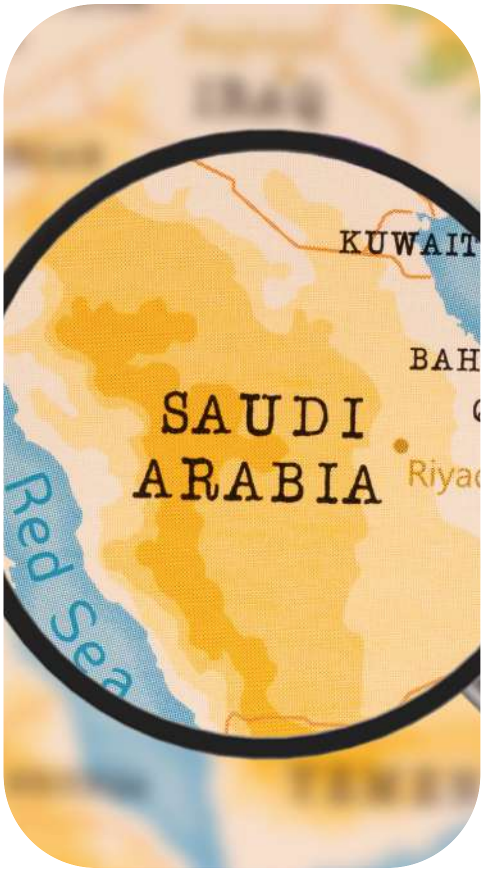

كما برز بعدٌ جديد في هذه العلاقة يتمثل في التعاون في أمن الممرات الحيوية وسلاسل الإمداد العالمية، وبخاصة في ضوء التوترات في البحر الأحمر ومضيق هرمز، حيث أصبح التنسيق السعودي ــ الأوروبي جزءًا من مقاربة أوسع لضمان استقرار تدفقات الطاقة والتجارة، وهو ما يعزز من موقع المملكة كشريك أوروبي في إدارة الاستقرار الدولي، لا مجرد مورد للطاقة.

وبذلك، لم تعد العلاقة مع الاتحاد الأوروبي مجرد امتداد لشراكات اقتصادية تقليدية، بل تحولت إلى ركيزة توازن استراتيجي ضمن سياسة سعودية أوسع تقوم على الجمع بين الانفتاح على الشرق والحفاظ على عمق غربي مستقر.

وتؤدي هذه العلاقة وظيفة مزدوجة؛ فهي من جهة، تدعم التحول الاقتصادي الداخلي عبر التكنولوجيا والاستثمار، ومن جهة أخرى، توسيع هامش المناورة الاستراتيجية للمملكة داخل نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية. ومن ثم، فإن الحفاظ على متانة هذه الشراكة لا يُعد هدفًا في ذاته، بل أداة لإعادة توزيع المخاطر وتعظيم القدرة على التأثير في مسارات النظام الدولي، بما يعزز من انتقال المملكة من قوة توازن إلى فاعل منظم للتفاعلات الدولية.

ونختم هذا المبحث بالتأكيد على أن الدبلوماسية السعودية في ٢٠٢٤–٢٠٢٦ قد حققت إنجازات شاملة وفتحت آفاقًا مستقبلية؛ وأنها نجحت في بناء نموذج «التوازن النشط» الذي يجمع بين الأمن مع واشنطن، والاستثمار مع بكين، والتنسيق الطاقي مع موسكو، والوساطة مع كييف، والشراكة المستدامة مع بروكسل.

واشتملت إنجازاتها الدولية على: جذب استثمارات كبيرة، وأداء دور وسيط في نزاعات عالمية، وعززت أهمية حضورها في منتديات عالمية ما يعني أن الدبلوماسية السعودية غدت قوة عالمية مرنة ومؤثرة؛ وأداة فاعلة للتنمية والاستقرار.

”

الدبلوماسية السعودية غدت قوة عالمية مرنة ومؤثرة؛ وأداة فاعلة للتنمية والاستقرار

“

الاستنتاجات

يمكن إجمال ما توصلت إليه الورقة من استنتاجات فيما يلي:

أولًا: تكشف التجربة السعودية أن معيار النجاح في بيئة دولية متغيرة لم يعد يتمثل في إنهاء الأزمات، بل في القدرة على إعادة توجيه مساراتها، وكبح احتمالات التصعيد، والحفاظ على قابلية الحل السياسي.

ثانيًا: في الملف الفلسطيني، نجحت الدبلوماسية السعودية في نقل القضية من مستوى التفاعل السياسي إلى مستوى المأسسة الدولية، عبر بناء أطر جماعية (اللجنة الوزارية، التحالف الدولي)، وربط أي ترتيبات إقليمية بحل الدولتين، بما أعاد تثبيت مركزية القضية ومنع تآكلها.

ثالثًا: في الملف اليمني، تمثل الإنجاز الأساسي في منع التحولات الأخطر، لا سيما كبح مسار التفكك والانفصال بالقوة، والحفاظ على وحدة المسار التفاوضي.

رابعًا: في الملف السوداني، انتقلت المملكة من دور الوسيط التقليدي إلى دور أكثر تركيبًا يقوم على «هندسة الصراع»، عبر التأثير في بيئته الخارجية وتقليل الموارد التي تطيله، مع الحفاظ على موقع يسمح باستمرار التواصل مع مختلف الأطراف.

خامسًا: في الملف السوري، أسهمت الدبلوماسية السعودية في إحداث تحول نوعي في موقع سوريا دوليًا، من العزلة إلى إعادة الإدماج، عبر الربط بين التحول الداخلي والانفتاح الدولي، بما يعكس قدرة على صناعة نقاط انعطاف في المسارات الدولية.

سادسًا: في الملف العراقي، تجلى الدور السعودي في إعادة إدماج العراق داخل محيطه العربي عبر أدوات مؤسسية واقتصادية، بما ساهم في نقله تدريجيًا من ساحة تنازع إلى مجال قابل للتوازن، دون الدخول في صدام مباشر مع قوى النفوذ الأخرى.

سابعًا: في الملف الإيراني، أعاد اتفاق بكين تعريف العلاقة من منطق المواجهة إلى منطق الاحتواء، بما أتاح إدارة التنافس دون الانزلاق إلى صراع مفتوح، ووفّر قناة سياسية خفّضت كلفة التوتر الإقليمي.

ثامنًا: خلال الحرب على إيران (٢٠٢٦)، عكست المقاربة السعودية نموذجًا لإدارة المخاطر عبر الامتناع عن الانخراط العسكري المباشر، مع الحفاظ على قنوات الاتصال، بما يمكّنها من الاحتفاظ بهامش المناورة والتأثير في ترتيبات ما بعد الصراع.

تاسعًا: على المستوى الدولي، نجحت المملكة في إعادة بناء شراكتها مع الولايات المتحدة على أساس أكثر توازنًا، قائم على المصالح المتبادلة لا الاعتماد الأحادي، بما عزز استقلاليتها الاستراتيجية.

عاشرًا: حافظت المملكة على علاقاتها مع روسيا، خاصة في إطار «أوبك+»، مع الفصل بين الملفات السياسية والاقتصادية، بما مكّنها من حماية مصالحها النفطية دون الانخراط في الاستقطاب الدولي.

حادي عشر: عززت السعودية شراكتها مع الصين بوصفها شريكًا اقتصاديًا واستثماريًا رئيسيًا، مع إدارة هذا التقارب بحذر لتجنب التحول إلى اصطفاف سياسي، بما يعكس نمط «تنويع الشراكات دون التصادم».

ثاني عشر: في الملف الأوكراني، برزت المملكة كمنصة تفاعل دولي ووسيط مقبول، مستفيدة من علاقاتها المتوازنة مع الأطراف المختلفة، بما يعزز موقعها كفاعل قادر على الربط بين القوى المتنافسة.

> ”تجلى الدور السعودي في إعادة إدماج العراق داخل محيطه العربي عبر أدوات مؤسسية واقتصادية“

ثالث عشر: في العلاقة مع الاتحاد الأوروبي، تحولت الشراكة من نمط اقتصادي تقليدي إلى ركيزة توازن استراتيجي، تدعم التحول الداخلي للمملكة وتوسع هامش حركتها داخل النظام الدولي.

رابع عشر: تعكس هذه الأنماط مجتمعة تحولًا في وظيفة الدبلوماسية السعودية من «إدارة التوازنات» إلى «تنظيم التفاعلات»، عبر الجمع بين أدوات الردع والتهدئة، والانفتاح والتحوط.

خامس عشر: لم تعد الوساطة السعودية تقتصر على تسهيل التفاوض، بل تطورت إلى نمط أكثر تقدمًا يمكن وصفه بـ «هندسة الصراع»، يقوم على التأثير في بنيته وشروط استمراره.

سادس عشر: نجحت المملكة في بناء نموذج «التوازن النشط» الذي يسمح بإدارة علاقات متوازية مع قوى متنافسة دون الوقوع في التبعية أو الاصطفاف الحاد.

سابع عشر: يعكس هذا التحول انتقال المملكة من موقع «قوة توازن» إلى «فاعل منظم»، قادر على التأثير في كيفية إدارة الصراعات داخل النظامين الإقليمي والدولي، لا مجرد التكيف معها.

الخاتمة

في ضوء ما سبق، يعكس التحول في الدبلوماسية السعودية خلال عامي ٢٠٢٤–٢٠٢٦ انتقالًا من التركيز على حل الأزمات إلى إدارة مساراتها والحد من تصعيدها، بالتوازي مع تطوير علاقات ثنائية متوازنة مع قوى إقليمية ودولية متعددة. فقد أظهرت التجربة أن الفاعلية الدبلوماسية باتت ترتبط بالقدرة على التأثير في بيئات الصراع ومنع انفجارها، أكثر من السعي إلى تسويات سريعة لا تتوافر شروط استدامتها.

كما برز نمط يقوم على تنويع الشراكات وإدارة التوازن بين الأطراف المختلفة، بما يتيح الحفاظ على هامش حركة واسع في العلاقات الدولية، دون الانحياز لأي محور. وبهذا المعنى، لم يعد الدور السعودي محصورًا في الاستجابة للأزمات، بل امتد إلى إعادة تنظيم التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بها.

وعليه، يمكن القول إن القيمة الأساسية لهذا التحول تتمثل في بناء مقاربة تجمع بين إدارة الأزمات وإدارة العلاقات في آن واحد، بما يعزز القدرة على التأثير ضمن بيئة دولية شديدة التعقيد.

> **يمكن القول إن القيمة الأساسية لهذا التحول تتمثل في بناء مقاربة تجمع بين إدارة الأزمات وإدارة العلاقات في آن واحد**

١. موقع: (الأمم المتحدة): (تغطية شاملة: مؤتمر تسوية قضية فلسطين وتحقيق حل الدولتين)، نشر في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط: ١١٤٣٣٨٧/٠٩/٢٠٢٥/https://news.un.org/ar/story

٢. مركز الخليج للأبحاث: (مجلس السلام ١٩ فبراير 2026: .. هندسة مرحلة ما بعد الحرب في غزة بين إشكالية الشرعية ومعضلة التنفيذ في بيئة إقليمية مضطربة)، منشور في: فبراير 2026، متاح على الرابط: https://www.grc.net/documents/69a68f66df889Engineering-PostWarPhaseGazacompressed.pdf

3. موقع: (الجزيرة نت): (مجلس القيادة الرئاسي اليمني.. آلية حكم جماعية محل الرئاسة الفردية)، نشر في: 8 يناير 2026، متاح على الرابط: https://shortlink.uk/1oxKh

٤. صحيفة: (الرياض): (المملكة ترحب بإعلان غروندبرغ ببدء هدنة في اليمن.. الهدنة تأتي تماشياً مع المبادرة السعودية لإنهاء الأزمة اليمنية للوصول إلى حل سياسي شامل)، نشر في: ٣ أبريل ٢٠٢٢م، متاح على الرابط: https://www.alriyadh.com/.

٥. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية: (ما بين الرغبة في الهيمنة والحاجة للسلام والاستقرار: دور السعودية في جنوب اليمن)، منشور في: ١٧ يناير ٢٠٢٢، متاح على الرابط: ١٦٢٢٢/https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar

٦. موقع: (آي إم عربي): (التدخل السعودي في الجنوب اليمني: إعادة رسم السلطة بين النفوذ والفوضى)، نشر في: ١٦ يناير ٢٠٢٦، متاح على الرابط: 1omvS/https://shortlink.uk

٧. موقع: (بي بي سي عربي): (اشتباكات السودان: السعودية تعلن بدء المحادثات بين طرفي الصراع في ظل استمرار المعارك في الخرطوم)، نشر في ٧ مايو ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-65508902

٨. رويترز: (ولي العهد السعودي يعتزم الضغط على ترامب للتدخل لإنهاء حرب السودان)، نشر في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٥، مناح على الرابط: https:// /١٨-١١-٢٠٢٥-www.reuters.com/ar/world/LZGVSELWJNN٤PIVOY٣٢KPK٣OUE .

٩. رويترز: (باكستان توقف صفقة أسلحة للسودان بقيمة ١,٥ مليار دولار بعد رفض سعودي)، نشر في: ٢٠ أبريل ٢٠٢٦ ، متاح على الرابط: https:// /www.reuters.com/ar/world/RW6XWJR3PJN47CA7S5LAQS2ZH4-2026-04-20

١٠. موقع: (سي إن إن بالعربي): (السعودية تصدر أول بيان بعد سقوط بشار الأسد.. ماذا قالت؟، نشر في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط: saudi-arabia-statement-on-the-fall-of-assad/٠٨/١٢/٢٠٢٤/https://arabic.cnn.com/middle-east/article

١١. صحيفة الشرق الأوسط: («منتدى الاستثمار السوري - السعودي ٢٠٢٥»... نحو شراكة اقتصادية مستدامة)، نشر في: ٢٣ يوليو ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://shortlink.uk/1tRq4

١٢. المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط: (تعزيز النفوذ: حدود الدعم السعودي - القطري للنظام السوري الانتقالي) نشر في: ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://ncmes.org/4571/

١٣. المركز العربي واشنطن العاصمة:)السعودية وسوريا الجديدة: الواقعية البناءة؟(، نشر في: أغسطس ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https:// arabcenterdc.org/resource/saudi-arabia-and-the-new-syria-constructive-pragmatism/

١٤. مؤسسة كارنيجي: (الخليج يغير سياساته استجابةً لسوريا الجديدة)، نشر في: يناير ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://carnegieendowment. the-gulf-shifts-policies-in-response-to-the-new-syria/٠١/٢٠٢٥/org/research

١٥. المجلس الأطلسي: (تقرير من الرياض: لماذا سوريا مركزية لمستقبل الشرق الأوسط)، نشر في: ديسمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://www.atlanticcouncil.org/content-series/inflection-points/dispatch-from-riyadh-why-syria-is-central-to-the-mideasts-future/

١٦. موقع: (العربية نت): (السعودية والعراق.. تفاهماتٌ تبنى عبر الدبلوماسية التواصلية!)، نشر في: ١١ فبراير ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https:// 1omQp/shortlink.uk

١٧. المركز الديمقراطي العربي: (الادراك الاستراتيجي السعودي للعراق ... المحددات ومسارات السلوك السياسي)، نشر في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://democraticac.de/?p=93128

١٨. موقع: (أرييسك لندن): (مستقبل العلاقات السعودية العراقية.. محفزات تقارب أمنية واستراتيجية وشراكات تعاون واستثمارا)، نشر في: ١٤ أغسطس ٢٠٢٤، متاح على الرابط: 1ozGz/https://shortlink.uk

١٩. موقع: (دي دبليو): (الملك سلمان يلتقي أردوغان في جدة لفتح صفحة جديدة في العلاقات)، نشر في: ٢٨ أبريل ٢٠٢٦، متاح على الرابط: https://shortlink.uk/1tZcw

٢٠. موقع: (بي بي سي عربي): (تركيا والسعودية: ما الذي يعنيه تقارب أردوغان وبن سلمان للبلدين والمنطقة؟) نشر في ٢٣ يونيو ٢٠٢٢، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/interactivity-61917507

٢١. موقع: (العربية نت): (السعودية تمارس «ضبط النفس» مع العدوان الإيراني وتبقي الخيارات مفتوحة)، نشر في: ٢ أبريل ٢٠٢٦، متاح على الرابط: https://shortlink.uk/1tOvJ

٢٢. صحيفة: (اندبندنت عربية): (زيارة ولي العهد السعودي إلى واشنطن تكريس للشراكة الاستراتيجية)، نشر في: ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط:

٢٣. موقع: (سكاي نيوز عربية): (كيف تسعى السعودية لحل الحرب بين روسيا وأوكرانيا؟)، نشر في: ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https:// shortlink.uk/1tJZS

٢٤. صحيفة: (مال): (العلاقات الصينية-السعودية تتجاوز البُعد الثنائي بشكل متزايد)، نشر في: ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط:
https://maaal.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

٢٥. وكالة: (رويترز): (نائب الرئيس الصيني اجتمع مع ولي العهد السعودي)، نشر في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://www.reuters.com/ar/business/B6666SFIWZLPVGNQV4FE7IIZAU-2025-10-30/

٢٦. موقع: (سكاي نيوز عربية): (كيف تسعى السعودية لحل الحرب بين روسيا وأوكرانيا؟)، نشر في: ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://shortlink.uk/1tZpo

٢٧. صحيفة: (الوطن): (بقيمة ٤٠٠ مليون دولار.. السعودية تقدم حزمتي مساعدات لأوكرانيا)، نشر في، متاح على الرابط: https://www.al-watan.com.sa/article/1121619

٢٨. موقع: (الدفاع العربي): (أوكرانيا: شراكة دفاعية مع السعودية تشمل نقل التكنولوجيا وإنتاج المسيّرات، نشر في ٢٤ أبريل ٢٠٢٦:، متاح على الرابط: https://shortlink.uk/ItK·U

٢٩. صحيفة: (عكاظ): (السعودية الشريك التجاري الأول للاتحاد الأوروبي) نشر في: ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤، متاح على الرابط: https://www.okaz.com.sa/news/local/٢١٧٢٠٥٣

٣٠. موقع: (المستقبل العربي): (تقدم كبير في العلاقات السعودية ـــ الأوروبية.. علامة فارقة في العلاقات الثنائية بين السعودية والتحاد الأوروبي)، نشر في ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥، متاح على الرابط: https://futurearabia.net/ar/ogromny-postep-w-relacjach-kas-ue/

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع